عاص أطرش *

قراءة أولية في تأثير الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي

مقدمة

عادة ما تمتاز فترات الحروب بعدم اليقين في تأثيراتها على الاقتصاد المحلي. ونتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي المرتبط بمجريات الحرب، فإن تقدير تأثير الحروب على الاقتصاد المحلي في المدى القصير وانعكاساتها في المدى البعيد يرتبط بفترة الحروب الزمنية وكثافة العمليات الحربية، إضافة للتأثيرات الخارجية المُصدَّرة للاقتصاد المحلي خاصة إذا كانت حروب أخرى -أو أي إسقاطات محتملة لاقتصادات أخرى- تؤثر على الاقتصاد المحلي.

تتناول هذه الورقة تقديرات أولية لتأثير الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، معتمدة على معطيات وتنبؤات رسمية مصدرها بنك إسرائيل المركزي، ووزارة المالية، ودائرة الإحصاء المركزية ومعطيات رسمية إسرائيلية أخرى، وتحاول أن تركز على مؤشرات اقتصادية كلية تعتمد على مفاهيم اقتصادية جزئية، وبالاعتماد على ساحة الحرب الرئيسة وهي الساحة الجنوبية كما هو الحال حتى نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣.

تستعرض هذه الورقة التأثيرات على الاقتصاد الإسرائيلي بعد اندلاع الحرب في نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر على الفروع الاقتصادية المختلفة وسوق العمل وسوق المال وميزانية الدولة وأثر تكاليف الحرب على الميزانية، ومن ثم تقديرات أولية للناتج المحلي الإجمالي من خلال عرض معدلات النمو ومؤشرات

* حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات السكانية واقتصاد العمل من الجامعة العبرية في القدس، مدير معهد يافا للأبحاث والاستطلاعات في دبوريه – الناصرة.

تستعرض هذه الورقة التأثيرات على الاقتصاد الإسرائيلي بعد اندلاع الحرب في نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر على الفروع الاقتصادية المختلفة وسوق العمل وسوق المال وميزانية الدولة وأثر تكاليف الحرب على الميزانية، ومن ثم تقديرات أولية للناتج المحلي الإجمالي من خلال عرض معدلات النمو ومؤشرات الاقتصاد الكلي بناء على تقديرات بنك إسرائيل، والميزانية الإضافية التي أقرتها وزارة المالية لتغطية التكلفة الأمنية والمدنية للعام ٢٠٢٣.

الاقتصاد الكلي بناء على تقديرات بنك إسرائيل، والميزانية الإضافية التي أقرتها وزارة المالية لتغطية التكلفة الأمنية والمدنية للعام ٢٠٢٣، وتحاول الورقة أن تستشرف التأثيرات المستقبلية على الاقتصاد الإسرائيلي.

الوضع الاقتصادي وتأثيرات الحرب على سوق العمل وسوق المال

في الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠٢٣، شهد الاقتصاد الإسرائيلي تباطؤاً في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي ميزت إسرائيل نتيجة الانقلاب التشريعي والمظاهرات التي رافقته خلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة، إضافة لتأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية والتراجع في قطاع الهايتك عالميًا ومحليًا، فالناتج المحلي -بعد أن خرج من أزمة الكورونا، وشهد نموًا في العام ٢٠٢١ بـ ٩,٣٪ ومن ثم ٦,٥٪ في العام ٢٠٢٢ [١]- شهد بحسابات سنوية نموًا بنسبة ٣٪ في الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠٢٢. أما معدل التضخم المالي فقد بلغ منذ بداية السنة حتى نهاية أيلول ٢,٩٪، بينما تميز سوق العمل تقريبًا بتشغيل كامل، مع معدل بطالة في أيلول ٣,١٪، وكان معدل التشغيل في جيل ٢٥-٦٤ سنة ٧٩,١٪.[٢] مع اندلاع الحرب دخل الاقتصاد الإسرائيلي إلى صدمة اقتصادية تجلت في سوق العمل وأسواق المال، ففي سوق العمل، ومع تجنيد نحو ٣٦٠ ألف شخص من الاحتياط للجيش فإنهم تغيبوا مؤقتًا عن العمل ونسبتهم حسب دائرة الإحصاء المركزية ١٥,٢٪ [٣] مع المتغيبين، هذا إضافة إلى إيقاف نحو ١٤٠ ألف فلسطيني يعملون داخل إسرائيل، وترك العمال الأجانب عملهم ورحيل معظمهم عن إسرائيل وإيقاف المدارس وتقليص وإيقاف قطاعات كاملة في جنوب البلاد وشمالها كقطاع الزراعة والبناء والصناعة والتعدين وكل عمل إنتاجي وخدماتي، إضافة إلى التقليصات في الأجزاء الأخرى من البلاد نتيجة لنقص الأيدي العاملة .

أما سوق المال فسجل انخفاضًا منذ اليوم الأول للحرب في غالبية مؤشرات الأسهم، ففي اليوم الأول انخفض مؤشر تل أبيب -٣٥ بـ ٦,٥٪، واستمر الانخفاض في الأسابيع الأولى للحرب، وانخفضت قيمة الشيكل ووصلت تقريبًا أربعةَ شواكل للدولار الواحد، على الرغم من أن بنك إسرائيل المركزي أعلن عن برنامج لبيع ٣٠ مليار دولار للحفاظ على قيمة الشيكل ولضمان السيولة النقدية المطلوبة لاستمرارية النشاطات المنتظمة في الأسواق. ومع نهاية أكتوبر٢٠٢٣، انخفضت مؤشرات الأسهم، كما يبين جدول رقم ١ التغييرات في بعض المؤشرات، لكنها عادت وارتفعت في تشرين الثاني ٢٠٢٣ وساهم في هذا الارتفاع تقديرات بنك إسرائيل ووزارة المالية لمعدلات النمو للسنوات ٢٠٢٣- ٢٠٢٤، إضافة للهدنة وتوقف القتال في الأيام الأخيرة من الشهر نفسه، لكن مع العودة للقتال في بداية كانون الأول، سار الاتجاه الأولي في انخفاض مؤشرات الأسهم، ويبقى عدم الاستقرار جليًا في هذا السوق ومرتبطًا بمجريات الأحداث مع التقديرات بأن يشهد تقلبات عديدة خلال كانون الأول، مع أنه خلال الشهرين معًا (تشرين الأول وتشرين الثاني) تميّزت المؤشرات بالانخفاض، لكن الانخفاض كان أكثر اعتدالًا نسبيًا من الصدمة الأولى لسوق المال، كما انخفضت مؤشرات سندات الدين الحكومية للمدى البعيد المرتبطة بجدول الغلاء بـ ٨٪- ١٣٪ في تشرين الأول، وعادت وارتفعت في تشرين الثاني بين ٧٪- ٩,٥٪. أما سندات الدين الحكومية للمدين القصير والمتوسط فقد ارتفعت بـ ٠,٥٪- ٠,٨٪ وفي تشرين الثاني ارتفعت بين ١٪ -٢٪.

جدول رقم ١: مؤشرات الأسهم في بورصة تل أبيب في تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠٢٣ [٤].

المؤشر	التغيير في تشرين الأول (انخفاض في المؤشرات)	التغيير في تشرين الثاني (ارتفاع في المؤشرات)
مؤشر تل أبيب- ٣٥	-١١٪	٩
مؤشر تل أبيب- ٩٠	-١٤٪	١٠
تل أبيب نفط وغاز	-١٦٪	٨٪
تل أبيب - عقارات	-١٣٪	١٦٪
تل أبيب – بنوك ٥	-١٥٪	٨٪

في سوق العملة الأجنبية، ومع أن بنك إسرائيل تدخل من خلال بيع ٨٢٠٩ مليون دولار خلال تشرين الأول ٢٠٢٣، فإن قيمة الشيكل انخفضت مع نهاية تشرين الأول لتصل إلى ٤,٠٧ شيكل للدولار وارتفعت قيمة الشيكل لتصل ٣,٧١ شيكل للدولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، أما رصيد بنك إسرائيل في نهاية تشرين الأول فقد بلغ ١٩١٢٣٥ مليون دولار بعد أن كان ١٩٨٥٥٣ مليون دولار في نهاية أيلول٢٠٢٣[٥].

تأثير الحرب على ميزانية الدولة والجانب المالي

مع اندلاع الحرب، ارتفعت علاوة المخاطرة (Risk premium)، فشركات التدريج الائتماني الثلاث أعلنت عن إمكانية تخفيض التدريج الائتماني لإسرائيل، إضافة لذلك فإن إمكانية دخول المنطقة في حرب واسعة وخاصة في الحدود الشمالية وإطالة أمد الحرب واردة، وتمس إمكانية كهذه بالنشاطات والفعاليات الاقتصادية وتتطلب موارد وميزانيات إضافية لتغطية تكاليفها، خاصة أن الحرب لا تتطلب فقط زيادة الموارد لوزارة الأمن إنما تتطلب زيادة موارد الوزارات المدنية وتخصيصها على مختلف المستويات للنشاطات الاقتصادية والمجتمعية بهدف الحفاظ على استمراريتها.

لقد أقرت الحكومة في ميزانية ٢٠٢٣ ما قيمته ٤٨٤,٨ مليار شيكل للنفقات الحكومية، ومع اندلاع الحرب وفي الأيام الأولى لكانون الأول ٢٠٢٣، أقرت الحكومة ٣٠ مليار شيكل إضافية للعام ٢٠٢٣ بهدف تغطية ما يزيد عن ٣٠ مليار شيكل للنفقات الناجمة عن الحرب حسب التوزيع التالي: ١٧ مليار شيكل للنفقات الحربية (وزارة الأمن) و ٩ مليار شيكل لتكاليف الحرب المدنية و٤ مليار شيكل لتحسين الكفاءة، وسيتم تمويل ذلك من المبلغ المخصص (٣٠ مليار شيكل إضافة لإمكانية ٤ مليار يجري النقاش حولها بهدف تقليصها من ميزانيات أخرى)، إضافة لذلك فإن هناك نفقات أخرى نتجت عن الحرب وسيتم تمويلها من صندوق التعويضات بقيمة ١٥ مليار شيكل، وتشمل النفقات التي سيتم تمويلها من صندوق النفقات على تعويضات عن الأضرار في جنوب البلاد وشمالها ومنح ومساعدات هدفها ضمان استمرارية المصالح الاقتصادية في باقي أنحاء البلاد. للتلخيص فإن النفقات المتوقعة للحرب خلال العام ٢٠٢٣ تقارب ٥٠ مليار شيكل. أما توقعات بنك إسرائيل للتكلفة المالية المتوقعة خلال الأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٥ فتتلخص بجدول رقم ٢:

جدول رقم ٢: التأثيرات المالية المتوقعة للحرب في السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥ (مليارات الشواكل)[٦]

البند	المجموع ٢٠٢٣- ٢٠٢٥
تكاليف الأمن الإجمالية**	١٠٧
تعويضات عن أضرار مباشرة وغير مباشرة	٢٢
تكاليف مدنية أخرى	٢٥
دفعات الفوائد على الدين الحكومي	٨
زيادة في إجمالي التكاليف	١٦٨
خسارة مداخيل من الضرائب	٣٥
مجموع إجمالي لتأثير الحرب	١٩٨

** تشمل منحة المساعدات من حكومة الولايات المتحدة

تتأثر مؤشرات الاقتصاد الكلي من عوامل العرض والطلب، فكما ذكر سابقًا، تقلّص عرض القوى العاملة نتيجة عدة مسببات على رأسها تجنيد الاحتياط للجيش بأعداد عالية لم يسبق لها مثيل منذ عقود مضت، إضافة إلى إيقاف القوى العاملة الفلسطينية القادمة من غزة والضفة الغربية والذين يعملون في الأساس في قطاعين أساسيين هما الزراعة والبناء، وكذلك انسحاب العمال الأجانب القادمين من تايلند وغيرها من البلاد الآسيوية والأفريقية، وإيقاف النشاطات الاقتصادية في خطوط المواجهة وإخلاء هذه المناطق من السكان

ويترجم قسم الأبحاث هذه البيانات بمصطلحات الناتج المحلي الإجمالي حسب ما هو متوقع للأعوام المقبلة، إذ إن الزيادة في التكاليف الأمنية نتيجة للحرب مساوية لزيادة ٠,٩٪ من الناتج في العام ٢٠٢٣ و ١,٧٪ من الناتج في العام ٢٠٢٤، أما الزيادة في التكاليف المدنية الناتجة عن الحرب فهي مساوية لـ ٠,٧٪ من الناتج في كل من سنة ٢٠٢٣ وكذلك النسبة نفسها في العام ٢٠٢٤، ما يسبب ارتفاع العجز الحكومي في العام ٢٠٢٣ بما قيمته ٣,٧٪ من الناتج و٥٪ من الناتج في العام ٢٠٢٤، مقارنة بفائض بقيمة ٠,٦ من الناتج في العام ٢٠٢٢[٧]. ومن الجدير بالذكر أن تعويضات المدنيين عن الأضرار لا تدخل في حسابات الميزانية، وإنما تأتي من صندوق خاص تعمل الحكومة على تجنيد أموال له من خلال الدين.

تأثير الحرب على مؤشرات الاقتصاد الكلي

تتأثر مؤشرات الاقتصاد الكلي من عوامل العرض والطلب، فكما ذكر سابقًا، تقلّص عرض القوى العاملة نتيجة عدة مسببات على رأسها تجنيد الاحتياط للجيش بأعداد عالية لم يسبق لها مثيل منذ عقود مضت، إضافة إلى إيقاف القوى العاملة الفلسطينية القادمة من غزة والضفة الغربية والذين يعملون في الأساس في قطاعين أساسيين هما الزراعة والبناء، وكذلك انسحاب العمال الأجانب القادمين من تايلند وغيرها من البلاد الآسيوية والأفريقية، وإيقاف النشاطات الاقتصادية في خطوط المواجهة وإخلاء هذه المناطق من السكان[٨] ومن قوة العمل التي تعمل فيها على الغالب، مما أدى إلى نقص عرض العمل الذي يؤثر سلبًا على الفعاليات والنشاطات الاقتصادية، إضافة إلى الأضرار نتيجة الحرب في عوامل الإنتاج المادية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية، وبالتالي انخفاض مداخيل القوى العاملة وأصحاب المصالح الاقتصادية. أما تأثير عوامل الطلب فيحدث نتيجة عواملَ نفسية ومعنوية للمواطنين والمستهلكين تنعكس على شكل تراجع في الطلب على المنتوجات الاستهلاكية والخدمات الأخرى مثل السياحة والترفيه وغيره. لألقاء الضوء أكثر على هذه العوامل، أجرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، استطلاعًا حول تقدير الاتجاهات في المصالح الاقتصادية بين مدراء هذه المصالح في تشرين الأول ٢٠٢٣، وأظهرت النتائج أنّ تقديرات الوضع الاقتصادي في مصالحهم سلبي في تشرين الأول ويتوقعون أن يزداد الأمر سوءًا في تشرين الثاني إلى درجة من السوء أعلى مما كانت عليه في نيسان ٢٠٢٠ في فترة الإغلاق الاقتصادي لجائحة الكورونا،[٩] ففي مجال تجارة التجزئة، فإن توقعات المدراء للمبيعات سلبية ومشابهة للوضع في الإغلاق الأول في فترة الكورونا، ويظهر تقرير لدائرة الإحصاء المركزية بأنه على الرغم من زيادة المشتريات بواسطة بطاقات الاعتماد في الأشهر آب - تشرين الأول ٢٠٢٣، وفي هذه الفترة شهر واحد من أشهر الحرب، فإن مجمل مشتريات المستهلكين انخفضت بـ ٤,١٪، وفي التوزيع حسب مجموعات فإن مجموعة سلع وخدمات أخرى الذي يشمل الوقود والكهرباء والغاز ومنتوجات المواصلات والاتصالات وغيرها انخفضت بـ ٦,٢٪، أما مجموعة الخدمات التي تشمل خدمات التأمين والطيران والضيافة والترفيه وغيرها انخفضت بـ ٥,٥٪ بينما ارتفعت مشتريات الغذاء والمشروبات بـ ٦,٤٪ والمنتوجات الصناعية بـ ١,٥٪.[١٠] ومن الجدير بالذكر أن مشتريات الغذاء والمشروبات ارتفعت كثيرًا في تشرين الأول نتيجة الحرب وإعلان الناطق باسم الجبهة الداخلية ضرورة التزود بالمؤمن البيتية، لكن هذ الاتجاه

بناء على ما تقدم، فإن التراجع في النشاطات الاقتصادية مع اندلاع الحرب في الربع الرابع للعام ٢٠٢٣، أثر سلبيًا، ومن المتوقع أن يؤثر سلبيًا على مؤشرات الاقتصادي الكلي، وتتوقع وزارة المالية وكذلك بنك إسرائيل المركزي بأن تأثير الحرب لا يقتصر على المدى القريب، وأن إسقاطاتها ستمتد إلى المديين المتوسط والبعيد مع اختلاف الحال عما كانت عليه تأثيرات الحروب السابقة في العقدين الأخيرين

عاد وانخفض في تشرين الثاني حسب ما أعلنت عنه شركات التسويق لبيع منتوجات الغذاء والمشروبات.

في قطاع الزراعة، يعتبر الوضع الاقتصادي سيئًا للغاية لأن الغالبية النسبية للمنتوجات الزراعية مركزة في مستوطنات غلاف غزة وفي الشمال المحاذي للحدود الشمالية، وحسب استطلاع أجراه معهد ميغال في كريات شمونا في تشرين الثاني ٢٠٢٣، فإن ٨٩٪ من الفلاحين أجابوا أن أضرارًا لحقت بمنتوجاتهم، و٩٦٪ يتوقعون أضرارًا إضافية في الأشهر الثلاثة القادمة. اما قطاع السياحة[١١] فقد تراجع بشكل ملحوظ منذ تشرين الأول وقد أشغلت الفنادق وبيوت الضيافة على يد الحكومة، إذا وجهت السكان الذين تم إخلاؤهم من الجنوب والشمال إلى الفنادق وبيوت الضيافة، أما حركة السياحة القادمة إلى إسرائيل فتدل الإحصاءات أن عدد الزائرين لإسرائيل في تشرين الأول بلغ ٩٨,٦ ألف زائر وسائح لإسرائيل مقارنة بـ ٣٦٨,٧ ألفًا في تشرين الأول ٢٠٢٢، وأن ٧٢,٢٪ من الزائرين والسياح الذي قدموا إلى إسرائيل في تشرين الأول ٢٠٢٣ كان قدومهم قبل السابع من تشرين الأول.

في قطاع الهايتك الذي يعتبر قاطرة النمو في إسرائيل، فإن المعلومات المتوفرة ضئيلة حتى الآن، لكن هذا القطاع شهد تراجعًا عالميًا ومحليًا، وازداد وضعه سوءًا في الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠٢٣، فإضافة إلى التأثير العالمي والحرب الروسية الأوكرانية فإن الانقلاب القضائي التي نهجته الحكومة أضعف أيضًا هذا القطاع، ولوحظ أن الاستثمارات فيه انخفضت بـ ٦٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٢[١٢]. ومع أن برنامج الانقلاب التشريعي توقف منذ اندلاع الحرب، فإن ارتفاع نسبة الفائدة في إسرائيل وعدم الاستقرار الاقتصادي يخيم على البلاد والمنطقة بشكل عام نتيجة الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، لذا من المتوقع أن يزداد انخفاض الاستثمارات في قطاع الهايتك في الربع الأخير للعام ٢٠٢٣. ويتشابه الأمر في باقي الفروع والقطاعات الاقتصادية نتيجة عدم الاستقرار.

بناء على ما تقدم، فإن التراجع في النشاطات الاقتصادية مع اندلاع الحرب في الربع الرابع للعام ٢٠٢٣، أثر سلبيًا، ومن المتوقع أن يؤثر سلبيًا على مؤشرات الاقتصادي الكلي، وتتوقع وزارة المالية وكذلك بنك إسرائيل المركزي بأن تأثير الحرب لا يقتصر على المدى القريب، وأن إسقاطاتها ستمتد إلى المديين المتوسط والبعيد مع اختلاف الحال عما كانت عليه تأثيرات الحروب السابقة في العقدين الأخيرين من حيث جسر الفجوة سريعًا كما حدث أيضًا في فترة جائحة الكورونا والانتقال سريعًا إلى معدلات نمو في الناتج عالية نسبيًا، كما حدث في السنوات ٢٠٢١و ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٢٪ خلال العام ٢٠٢٣، وكذلك ٢٪ في العام ٢٠٢٤، وتأتي هذه التوقعات نتيجة تراجع مركبات الناتج المحلي مقارنة بالسابق، فكما هو متوقع فإن نمو الاستهلاك الشخصي (وهو من عوامل الطلب) سينخفض بـ ٠,٥٪ في العام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق، ويتراجع الاستثمار في الأصول الثابتة ليصل إلى نمو بمعدل ٢٪ بعد أن ارتفع بـ ١١٪ خلال العام ٢٠٢٢، ويتراجع التصدير ليصل إلى معدل نمو ١٪ والاستيراد سينخفض بـ ٣٪، أما الاستهلاك العام ونتيجة للتكاليف الحربية فيرتفع بـ ٨,٥٪ بعد أن ارتفع بنسبة ١,٤٪ في العام ٢٠٢٢ (جدول رقم ٣). أما المؤشرات الاقتصادية الأخرى، فمن المتوقع أن تصل نسبة البطالة إلى ٤,٣٪ في جيل ٢٥- ٦٤ سنة، لكنها أعلى بكثير من جيل ١٥ سنة فما فوق، خاصة أن الأجيال من ١٨- ٢٤ ملتحقة بالجيش والمؤسسات التعليمية الأكاديمية، وهي أيضًا معطلة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة الغائبين عن العمل أو الموجودين

	التغيير ٢٠٢٢	التقدير ٢٠٢٣	التقدير ٢٠٢٤
الناتج المحلي الإجمالي	٦,٥	٢	٢
الاستهلاك الشخصي	٧,٧	-٠,٥	٢
الاستثمار في الأصول الثابتة (لا يشمل السفن والطائرات)	١١	٢	١
الاستهلاك العام (لا يشمل الاستيراد الأمني)	١,٤	٨,٥	١,٥
التصدير (لا يشمل الماس والصناعات الناشئة)	٩,٦	١	١,٥
الاستيراد المدني	١٢,٧	- ٣	١
معدل البطالة الواسع في جيل ٢٥-٦٤ سنة	٣,٦	٤,٣	٤,٥
معدل التشغيل في جيل ٢٥-٦٤ سنة	٧٨,٣	٧٨,١	٧٧,٦
العجز الحكومي (النسبة للناتج)	- ٠,٦	٣,٧	٥
الدين العام بالنسبة للناتج المحلي	٦٠,٥	٦٣	٦٦
التضخم المالي	٥,١	٣,٥	٢,٤

جدول رقم ٣: تنبؤات قسم الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي للسنوات ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ [١٣]

(التغيير في النسبة المئوية إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

في إجازة بدون راتب حسب معطيات تشرين الأول فإنها تزيد عن ١٥٪ إذا ما استمرت الحرب إلى ما بعد نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، ومن الجدير بالذكر أنه نتيجة للتكاليف الحربية فإن العجز المالي المقدر حاليًا للعام ٢٠٢٣ هو ٣,٧٪ للناتج، ونسبة الدين العام للناتج مقدرة بـ ٦٣٪ أما في العام ٢٠٢٤ فتقدر بـ ٦٦٪.

الخلاصة والاستنتاجات

تشير التقديرات الأولية لتكلفة الحرب، وبالاستناد إلى ما طلبته وزارة المالية من زيادة في ميزانية الحكومة، أن تكاليف الحرب المتوقعة خلال العام ٢٠٢٣، تقارب ٥٠ مليار شيكل، أما تقديرات بنك إسرائيل لتكلفة الحرب الاقتصادية خلال السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥ فهي ١٩٨ مليار شيكل.

تعتمد التقديرات الأولية لتكلفة الحرب على السيناريو الموجود اليوم، وهو الذي سيسود في الفترة القريبة، وأن الحرب القائمة هي في جنوب البلاد، وأن ما يجري في شمال البلاد مناورات حربية محدودة. ومن الجدير بالذكر أن إمكانية تغيّر هذه التقديرات واردة بالحسبان، خاصة أن المعطيات الرسمية لتشرين الثاني لم تصدر حتى الآن، وكذلك فإن كانون الأول في بدايته، كما أن لسير الحرب والتطورات الجيوسياسية في المنطقة أثر كبير على تكلفة الحرب والنشاطات والفعاليات الاقتصادية محليًا، وأن توسيع نطاق الحرب يترك أثرًا اقتصاديًا في المدى القريب وكذلك في المدين المتوسط والبعيد.

تشير منشورات أخرى أن التكلفة الحربية لكل أسبوع حربي هي ١٠ مليار شيكل،[١٤] وبمعنى آخر أن الحرب كلفت حتى نهاية الأسبوع الثامن ما قيمته ٨٠ مليار شيكل، وتذكر «يديعوت» أن هذه المعطيات تعتمد على ما قدرته وزارة المالية، أما تقديرات بنك إسرائيل في الشهر الأول للحرب فقد دلت على أن التكلفة الاقتصادية الأسبوعية لغياب العمال عن العمل الذي يشمل بداخله جنود الاحتياط هو ٢,٣ مليار شيكل لكل أسبوع، لذلك يجب إضافة تكاليف أخرى حربية ومدنية. وبالمجمل فإنه من الصعب حاليًا التنبؤ الدقيق بتكلفة الحرب الاقتصادية، إلا بعد توفر كل المعطيات ومن الصعب أن تتوفر هذه المعطيات قبل نهاية الحرب. وعلى صعيد تأثير الحرب على مؤشرات الاقتصاد الكلي، فمن الملاحظ أن الاقتصاد الإسرائيلي دخل صدمة اقتصادية في الأيام الأولى للحرب، ظهرت في أيامها الأولى في انخفاض مؤشرات الأسهم بنسب أعلى من مؤشرات الأسهم العالمية، إضافة لانخفاض قيمة الشيكل لتصل قيمة

الـدولار إلى مـا فـوق ٤ شـيكل للـدولار الواحـد، لكـن هـذه المـؤشرات بـدأت بالاعتـدال في الشـهر الثانـي للحـرب، وكذلـك الصدمـة التـي حلـت بسـوق العمـل بسـبب تجنيـد الاحتيـاط ومنـع العمـال الفلسـطينيين مـن العمـل في إسرائيـل، إضافـة لانسـحاب العمـال الأجانـب وإيقـاف العمـل في المؤسسـات الرسـمية بشـكل جزئـي أو كامـل، وخصوصًـا في سـلك التربيـة والتعليـم، الأمـر التـي أدى إلى خسـائر كبـيرة للاقتصاد الإسرائيـلي. وبالمجمـل فـإن الاقتصـاد الإسرائيـلي شـهد تباطـؤًا في معـدلات النمـو الاقتصـادي حتـى قبـل الحـرب متأثـرًا مـن خطـة الانقـلاب التشريعـي وأسـباب أخـرى، وانسـحاب العديـد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة خاصـة في مجـال قطـاع الهايتـك، إضافـة لنسـبة الفائـدة العاليـة نسـبيًا ومعـدلات التضخـم التـي كانـت فـوق الهـدف الـذي حـدده بنـك إسرائيـل والتحذيـرات التـي وجهتهـا شركات التدريـج الائتماني بتخفيضـه إذا مـا اسـتمر الوضـع كمـا هـو قبـل الحـرب، وجـاءت الحـرب لتزيـد مـن أزمـة الاقتصـاد الإسرائيـلي.

وللتلخيـص، فـإن مـؤشرات رئيسـة تسـير في اتجـاه سـلبي؛ فنسـبة العجـز الحكومـي وبنـاء عـلى الميزانيـة المعتمـدة سـتصل إلى ٣,٧٪ إذا لـم تكـن أعـلى، وذلك لسـببن: الأول ارتفـاع النفقـات الأمنيـة والمدنيـة ومـن جهـة ثانيـة انخفـاض المدخـولات مـن الضرائـب المباشرة وغـير المباشرة. ونسـبة الديـن العـام للناتـج المحـلي تسـير في اتجـاه الارتفاع كذلـك فعـلى الرغـم مـن النقـص في الأيـدي العاملـة فإنـه من المتوقـع أن ترتفـع معـدلات البطالـة نتيجـة توقـف جـزء من النشـاطات الاقتصاديـة أو تقليصهـا، إضافـة لذلـك فـإن لانخفـاض معـدل النمـو في الناتـج المحـلي مسـاهمة كبـيرة في تأثـيرات الحـرب في الربـع الأخـير للعـام ٢٠٢٣، خاصـة عـلى إثـر انخفـاض الاسـتهلاك الشـخصي والصـادرات والاسـتثمارات مقارنـة مـع الربـع الأخـير للعـام المنـصرم، وبمـا أنـه لا تبـدو في الأفـق القريـب جهـود لوقـف الحـرب فـإن تأثيراتهـا سـتكون في العـام ٢٠٢٤ مـع تأثيرات سـلبية أكـبر حجمًـا سـواء أكان في الجانـب المـالي أو في مـؤشرات الاقتصـاد الـكلي، خاصـة أن الاقتصـاد الإسرائيـلي لـم يمـر بتجربـة مماثلـة، وأن التجـارب السـابقة كانـت محـدودة مـن ناحيـة الفـترة الزمنيـة، وفي هـذه الحالـة فـإن التأثـير سـيمتد إلى سـنوات قادمـة.

الهوامش

١ انظر/ي تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٢٣، المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٢، المشهد الاقتصادي، رام الله.

٢ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٣، القدس. أخبار للأعلام. على الرابط: https://www.cbs.gov.il/he/Pages/SubjectPressReleases.aspxx

٣ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٣، خبر للإعلام " معطيات من استطلاع القوى العاملة لتشرين الأول ٢٠٢٣، على الرابط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2023/381/20_23_381b.pdf

٤ جمعت المعطيات من موقع البورصة، «تلخيص تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠٢٣» على الرابط: https://www.tase.co.il/he/content/news-lobby/20231031_b وعلى الرابط: https://www.tase.co.il/he/content/news-lobby/20231129_b

٥ بنك إسرائيل، ٢٠٢٣. "رصيد بنك إسرائيل لتشرين الأول ٢٠٢٣، خبر للإعلام" على الرابط https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/b07-11-23/

٦ بنك إسرائيل، ٢٠٢٣. «تنبؤات الاقتصاد الكلي لقسم الأبحاث، تشرين الثاني ٢٠٢٣» على الرابط: https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/27-11-23/

٧ المصدر السابق.

٨ يقدر عدد السكان الذين تم إخلاؤهم من منطقة مستوطنات غلاف غزة ومن مناطق الجليل الأعلى والغربي المحاذية للحدود اللبنانية بأكثر من ٢٠٠ ألف مواطن ومواطنة خلال تشرين الأول وتشرين الثاني وحتى كتابة هذه السطور.

٩ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٣. "استطلاع تقدير الاتجاهات في المصالح الاقتصادية- تشرين الأول ٢٠٢٣" على الرابط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2023/360/31_23_360b.pdf.

١٠ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٣. :"مشتريات المستهلكين الخاصين بواسطة بطاقات الاعتماد في الأشهر آب – تشرين الأول ٢٠٢٣" على الرابط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2023/383/29_23_383b.pdf.

١١ دائرة الحصاء المركزية، ٢٠٢٣. " دخول الزائرين إلى إسرائيل في تشرين الأول ٢٠٢٣" على الرابط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2023/355/28_23_355b.pdf.

١٢ Invisting.com، ٢٠٢٣. انخفاض بـ ٦٣٪ في الاستثمارات في الأرباع الثلاثة الأولى لعام ٢٠٢٣" على الرابط: https://il.investing.com/news/economy/article-305588

١٣ بنك إسرائيل، ٢٠٢٣/١١/٢٧ على الرابط: https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/27-11-23/.

١٤ يديعوت أحرونوت، ٢٣/١١/١، على الرابط: https://www.ynet.co.il/economy/article/rjwvfzlxa